كما لا يوافقهُ الوصف التالي: « ويوجد على ظهر هذا الطائر وذنبهِ ألوان مشرقة لامعة بديعة الاشكال » والحال انَّ لون هذا الطائر اكثر ما يكون ادكن مع طريقتين سوداوين ليس الّا . ونظنّ ان القس المحترم لم يرَ الطائر وجاء بهذا الوصف حملًا على اشتقاق اللفظة وتثبيتاً لمدَّعاهُ . ثمَّ زاد على ما تقدَّم قولهُ: « وحسب زعمهم انهُ يأتيهم من جبال آثور اي كردستان الشامخة الممتدة في تلك الاقطار . وقيل انهُ يعشّش في سهول اراضيهم وبقاعها » والصواب انهُ لا يبيض الّا في ثقوب الحيطان كما مرَّ بك ومنهُ اسمهُ عند اهل سوريَّة سكوكة الحيطان . ومنهم من يُسمّيهِ غنمة او امّ نوح . ثمَّ قال مناظرنا : « ويعشّش بين تلك الاشواك والادغال الملتفّة الموجودة هناك بكثرة وعند اشتداد الحرّ يرحل الى حيث أتى » . (كذا . وفي كل ذلك من الاضطراب ما لم نستطع ان نهتدي الى معرفة هذا الطائر وعلى ايّ ينطبق هذا الوصف فلعلَّ الموصوف يبقى مجهولًا الى ما شاء الله)

هذا وازيد حضرة القس الفاضل اني لم اجد في المعاجم الآراميَّة المطوَّلة ذكرًا لكلمة « ܨܦܪܓܢܐ » أفتكون من مخترعاتهِ ولعلّهُ رأى مشابهة بينها وبين كلمة صفراغون فظنَّ انها عماً من تلك العُصَيَّة . لكن ألم يعلم رعاهُ الله ان المشابهة في التركيب او اللفظ ليس دليلًا كافياً للقول بوحدانيَّةٍ أوَ يحتاج هذا الكلام الى اثبات او تأويل ثمَّ كيف يمكن لليونان ان يأخذوا كلمة عن الآراميين في عصر لم يكن هؤلاء مشتغلين في مثل هذه العلوم ولم يؤلفوا فيها شيئاً . وهل يمكن ان يسمّوا باسم آرامي طائرًا يكثر في بلادهم وهو عندهم يُعدّ بالآلاف . ثم واين الوصف الذي وصفهُ من وصفهِ الحقيقي . وزد على ما تقدَّم ان المعنى الذي تكلَّف لهُ في وضعهِ لا يمكنهُ ان ينطبق على الطائر الموصوف كما رأيت . فكيف بعد ذلك يقول ان صفراغونا آرامية الاصل

نظرٌ في الميزان التجاري

بقلم الاديب جان پهلوان عاسمجي البانق العثماني في بغداد

قبل ان اشرع بالخوض في هذا المضمار . الذي كثر فيهِ العثار . وثار لهُ الغبار . عنَّ لي اعتراضٌ تولَّد من نفس البحث الذي اتخذتهُ موضوعي في تسمية العلم العائد اليهِ .

ان الحدثين يعنون بقولهم الاقتصاد السياسي العلم المسمّى بالافرنجية « économie politique » الباحث عن انتظام وتركيب الهيئة الاجتماعية البشريّة وعن لوازمها الخصوصيّة والعمومية والوسائط المؤدية الى اقتنائها وعن الآفات التي تعبث بحركة هذا المجموع الانساني واسبابها والدواء الشافي لاستدراك شرّها. فلا شكّ انهم من دون ان يدقّقوا النظر في اساس هذا العلم قد اقبلوا على تعريب « économie » بالمعنى الذي يتبادر الى الخاطر لاول وهلة وهو التوفير او الاقتصاد. ولا مردّ على ما في هذه التسمية من الخطإ لانّ بلفظة « économie » يُراد هنا النظام او التدبير

وربَّ مناقش يعترض عليَّ قائلاً ان الاقتصاد يعني ايضاً الاستقامة في الامر فيصحّ فيه تعريب « économie » ولكن لا يخفى ما في ذلك من التعسّف والتكلّف الظاهرَين. فالارجح على ظنّي الاتفاق على تسمية هذا العلم التدبير السياسي كما وجد ذلك في كتب العرب المؤلفة في هذا الموضوع

في اوهام اصحاب الميزان التجاري

من الاوهام التي توغّلت في كثيرٍ من العقول وما تمكّنت بعد انوار علم التدبير السياسي من قشع ظلماتها هو الاعتقاد بان زيادة واردات بلد « importation » على صادراته « exportation » يكون سبباً لافتقاره وبعكس ذلك اذا زادت إخراجاته على ادخالاته عظمت ثروتهُ. لانهُ على زعمهم اذا زادت الواردات (والفرق بين الواردات والصادرات هو الذي يسمّيه ارباب هذا العلم بالميزان او الرصيد التجاري) اقتضى سدّها من نقود البلد فتذهب خسارةً بلا عوض. وتصدي تسفيه هذه الافكار وتفنيدها بعدّة براهين

في نشأة التبادل والمقايضة

ان من تتبّع الانسان في كل أطواره رآهُ في القدم يقوم بذاته بكلّ ما كان يكفل معيشتهُ من دون ان يفتقر الى غيره لإكمال حوائجه وذلك إمّا بزرع وإمّا بقنص الحيوانات فيتغذي بلحمها ويكتسي بجلودها الى غير ذلك من اسباب المعيشة وقد تمكّن رويداً رويداً من تسهيل طرقها بقوة العقل الذي وضعهُ فيه البارئ تعالى سواء كان باهتدائه الى اختراع بعض الادوات او باستخدامه العناصر الطبيعيّة وانتفاعه منها. فكثرت اسباب المعاش وعظمت وتفرّعت حتى اصبح من كان يحرث الارض لا يهتمّ بعمل المحراث ولا

باس لباسه ومسكنه فيعرض غلات ارضه أو قسماً منها على عامل الحراث وناسج الثياب فيقايضهما به وما تبقّى عنده يذخره للايام العسرة. وعلى هذا الوجه كلما نما الناس وازدادت طرق معيشتهم تفرّقوا وتشعّبوا في أعمال يدهم وفكرهم فصار كل فرع قائماً بذاته ثمّ جاء من هذا كلّهِ الصناعات والحِرَف التي نراها اليوم قد ملأت أطراف المسكونة

ومن أعمال الله العجيبة في الطبيعة انهُ جعل في المكان الواحد خواصّ حرمها الثاني وخوّل الثالث منافع لم تجدها في الرابع فامتازت كل بقعةٍ بفوائدهـا واختصّ قاطنوها ببعض الصناعات او الاعمال الى غير ذلك. وبتمهيد الطرق وتسهيل المواصلات حصل ايضاً التبادل بين بلادٍ وبلاد فاصبحت الأُمّتان تتبادلان كما يتبادل الرجلان. وغنيٌّ عن البيان ان المقايضة لا تحصل الّا باشياء تساوي بعضها في القيمة وكل من المتقايضَين يرى فائدةً وربحاً في التبادل

وما يقال عن الفردين يقال عن الشعبين والشعوب. فالبلاد التي يحسن في تربتها نموّ البن تُرسل مما ربا عندها الى بلاد أُخرى تجلب منها ما حُرمتهُ هي او ما افتقرت اليهِ وهذا ما يُدعى بالصادرات والواردات. ومن ذلك ينتج ان البلاد لا يدخلها الّا بمقدار ما يخرج منها اذ ليس من المحتمل ان الشعوب تبعث ببضائعها الى شعوب اخرى مجاناً وبلا عوض. فقد ثبت اذاً ان الادخالات تساوي ضرورياً الاخراجات فلم يبقَ محلٌّ لاوهام اصحاب الميزان التجاري

في ماهية وظيفة النقود في العالم

قد قلتُ انّ المتيمين لرأي الميزان التجاري يزعمون ان البلد الذي تزيد ادخالاتهُ على اخراجاتهِ يسدُّ الرصيد او الميزان بنقود رنّانة فيفقدها وتكون لهُ خسارةً مأسوفاً عليها. لانهم يحسبون ان النقود هي أساس الثروة بل الثروة الوحيدة للأمة. فمع انكاري دخول النقود في التبادل بين بلدين الّا بمبلغ طفيف اريد هنـا ان ابيّن سخافة هذا الادعاء

ان الذين يذهبون هذا المذهب هم الذين يجهلون ماهية النقود ولم يعرفوا ما هي وظيفتها في الهيئة الاجتماعيّة. وهـذا بحثٌ يستوعب موضوعاً برأسهِ ولربّما استأنفتُ الكلام وأفردت لهُ ان شاء الله مقالةً مخصوصة. غير اني أقول بوجه الاختصار ان حركة

الجمعيَّة البشريَّة لاجل اقتناء مأكولها ومشروبها وملبوسها هي عبارة عن بادل خدمات او بضاعات كما بيَّنتُ اعلاه. فالفلاَّح يعطي مقدارًا من مُغلّهِ الى الخيَّاط ليأخذ لهُ ثوبًا ومقادير أُخرى الى صانعي سائر ما يحتاج او يرغب اليهِ. فبتكاثر أنواع الخدمات والصناعات كثرت ايضاً المبادلات فاقتضى الحال ايجاد طريقة لتسهيل هذه المقايضات وازالة كل عقباتها. إذ انهُ من الصعب إِنْ لم اقل من المستحيل ان يتصوَّر الفلاَّح مقدارًا ما من الحنطة يساوي ثوبًا ومنجلاً ورطلاً من اللحم وكوة عربة الى غير ذلك. وكذلك ان الخيَّاط يحفظ في ذاكرتهِ ان ثوبًا يساوي مقدارًا ما من الاشياء المتعددة التي يحتاج اليها. هذا فضلاً عمَّا يحصل في امر التبادل من المشقَّات وضياع الوقت فانهُ كان ينبغي للفلاَّح ان يحمل مقدارًا من الحنطة الى الخيَّاط ليبتاع ثوبًا والى الحداد ليشتري منجلاً وهكذا الى الجزَّار وصاحب العربة. واذا اتفق ان احدهم لا يفتقر الى حنطة فعليهِ إمَّا ان يذهب بها الى غيرهِ وإمَّا ان يلتجئ الى ابتياع بضاعة توافق الذي رفض الحنطة

فهذه الصعوبات والمشقَّات ادَّت بالانسان الى اتخاذ بضاعة واحدة أُسًّا ومقياسًا عموميًّا لسائر البضائع. اليها ترجع جميع القِيَم عوضًا عن ان تكون كل بضاعة لصانعها قياسًا لقيم غيرها. فاتخذوا بضاعةً مقبولةً لدى الجميع بها يُبتاع كلّ نوع من الخدمات والبضاعات وهذا المقياس هو النقد. فيتضح من ذلك ان النقود هي الآلة المثلى للتبادل والتداول والبضاعة الفضلى من حيث جوهرها واذا سمَّيتُها بالمخرج كما يسمّيهِ اصحاب علم الحساب فاكون قد اعطيتها كل حقها

فمن ذلك يتبيَّن ان النقود ليست بالثروة الوحيدة بل انما هي قسمٌ منها ومن احسن اقسامها من حيث جوهرها وخواصها. فكما ندعو من كان عندهُ مبالغ جسيمة من النقود غنيًّا ثريًّا هكذا يصحّ ان نسمي صاحب الاملاك الواسعة والاراضي الشاسعة او من كان عنده بضائع كثيرة ثمينة رجلاً غنيًّا متمولاً. ومن أفضليَّة النقود تولَّد في العقول هذا الوهم انها هي الثروة الوحيدة. فبناء عليهِ اذا فرضنا ان بلدًا خرج منهُ مبالغ جسيمة من النقود (وهذا من المحال) أفليس يدخلهُ بدلاً من هذه النقود بضائع تساويها في الثمن فمن اين يا صاح تحصل الخسارة بخروجها. وليس خروج النقود من بلدٍ غير مضرّ بثروته بل انما وجودها في بلد بمبالغ عظيمة زيادةً عن اللازم يكون سبب خسارةٍ لها. لانهُ

حسب الناموس الطبيعي للعَرْض والطلب (La loi naturelle de l'offre et de la demande) ان كل ما كثُر ذلّ وكلّ ما قلّ وندر عزَّ وغلا . وذلك امر مشاهد بالاعيان لا يختلف في حقيقتهِ اثنان . فالبلد الذي يكثر فيهِ غلال الحنطة تكون الحنطة فيهِ رخيصة الثمن وهكذا تكون الحالة اذا كثرت فيهِ النقود فوق ما يُقتضى للتداول فتذلّ وتنزل اسعارها وتفقد من منزلة الابتياع (pouvoir d'achat) بحيث ان كنّا نشتري بالعشرين غرشًا ذراعًا من الجوخ لا نحصل بهذا المبلغ الّا على ثلثي او ثلاثة ارباع الذراع او اكثر حسب اهميّة النقود

ومن اجلى الادلّة على فساد رأي من يدعي ان خروج النقود من بلدٍ خسارة لهُ هو ان البلاد التي تكثر فيها معادن الفضة والذهب لا تفتقر بارسالها خارجًا بل انما ثروتها مترقفة على اخراجها

هذا وأعود الى اثبات إنكاري بامكانيَّة دخول النقود في التعاطي بين بلدين الّا بمقدار لا يُعبأ بهِ

ان الانسان يعمل ومن مصنوعهِ يبتاع ما يحتاج اليهِ وما تبقَّى لديه يدَّخرهُ نقودًا ام بصورة اخرى . فالبضائع التي نبعث بها خارجًا يدخلنا عوضها كذلك بضائع من دون ان يكون للنقود فيها دخلٌ اذ ان الانسان قد ساقتهُ الضرورة الى ايجاد طريقة اسهل من النقود للتبادل بين بلدين وهي السفتجة (بولصة) فتجري الاشياء على هذا المنوال . مثلًا ان تاجرًا في بيروت ارسل شرانق الى صاحب معمل في ليون فيضحي الاخير مديونًا بقيمة هذه البضاعة وان تاجرًا من ليون قدَّم سامةً من حرير الى صاحب مخزن في بيروت فهذا لكي يفي دينهُ الى تاجر ليون يأخذ تحويلًا او سفتجةً من تاجر بيروت على غريمهِ لتُدفع الى تاجر ليون وبهذه الصورة يكون قد جرى التبادل من دون انتقال في النقود

وقد سبق القول اني لا انفي امكانيَّة دخول النقود لسدّ رصيد الواردات والصادرات بمبلغ طفيف وذلك لاسباب شتى منها ورود مسافرين حاملين نقودًا او قلة النقود الغير الاعتيادية في بلدٍ فيوافق حينئذٍ جلبها اليهِ كما يناسب جلب سلعة نادرة الوجود . وعلى كلا الحالين فلا تُثلم حجارةٌ من اساس ادّعائي بان الواردات

توازي الصادرات لانَّ النقود هي نوعٌ من البضائع التي تتألف منها الثروة ليس الّا

نقص اللوائح الرسمية في الصادرات والواردات

ولا بدَّ ممن يمتطي منبر الاعتراض فيدافع قائلًا تُرى وما عسى تكون اللوائح الرسمية الصادرة من الحكومات بعضها ينبئ عن زيادة الاخراجات وبعضها يُفصح عن زيادة الادخالات. أُجيب على ذلك ان هذه اللوائح يجب بالطبع ان تكون مغلوطة او غير كاملة لاسباب عديدة. منها: ١ً لعدم حساب النقود الداخلة والخارجة او ما ينوب عنها مثل البانقنوط والسفاتج التي يحملها المسافرون. ٢ً لعدم تقييد البضاعات المهرَّبة. ٣ً عدم الاقرار بقيمة كثير من السلع. ٤ً عدم الضبط في تعيين الاسعار ٥ً ان البضائع الصادرة تثمَّن بقيمتها في البلد الطالعة منهُ والبضائع الواردة تُحسب بالقيمة المعروفة في البلد الداخلة فيه وفي ذلك تبايُن عظيم اذ إنَّ البلد الذي يقدّم بضاعة يستوفيها بموجب القيمة المعروفة في البلد الداخلة فيه والسلع التي تدخلهُ يفيها بالسعر الجاري في البلد الخارجة منهُ

بيان اغلاط اصحاب الميزان التجاري باغلاطهم

هذا وان كان ما اثبتُّهُ كافيًا لردّ ضلال اصحاب الميزان التجاري لكن لزيادة في الايضاح احبُّ ان أُبيّن شناعة اغلاطهم باغلاطهم

قد زعموا ان كلَّما زادت الاخراجات على الادخالات زاد البلد ثروةً وغنًى والعكس بالعكس. فلنفرض ان تاجرًا بالشراتق في بيروت ارسل من بضاعته الى ليون بمبلغ ثلاثة آلاف ليرة وان وكيلهُ قد باعها لسببٍ من الاسباب بالفي ليرة فقط وقدّم لهُ عوضها حريرًا فعلى مذهب اصحاب الميزان التجاري وان كان التاجر البيروتي قد خسر الف ليرة لكن لسبب نقصان الادخالات عن الاخراجات ربحت بيروت الف ليرة. واذا عكسنا القضيَّة وفرضنا ان الشراتق بيعت باربعة الاف ليرة فيكون التاجر البيروتي قد ربح الف ليرة غير ان بيروت تكون قد خسرتها وعلى ذلك ان ما يربحهُ السكّان تخسره المدينة. فيستوجب اذن غنى بيروت خسارة تجّارها. وان لم يفتحوا لوجه الضرر بابًا لحذاقتهم وبراعتهم في الاشغال فالاجدر بهم ان يلقوا في البحر السلع الواردة الى ميناء بيروت قبل تقييدها

في سجلات الكمرك فيضحي ما تبتلعهُ الامواج ربحًا هنيئًا للمدينة . وهذه هي الواسطة الوحيدة لجعل الصادرات تُنيف على الواردات

فاذ قد ثبتت من كل الوجوه فظاعة أغلاط اصحاب الميزان التجاري ارى من المناسب ان آتي بملاحظة أُخرى وهي ان كان من المستحيل ان تزيد الواردات على الصادرات فقد يصدف احيانًا ان الاخراجات تزيد على الادخالات وذلك بجلاء عيالٍ غنيَّة و برحيل رجال العقل والذكاء او باقامة اصحاب الاملاك في الغربة وجلبهم غلاتها فهنالك تكون الخسارة العظيمة ليس بزيادة الواردات بل بنقصانها عن الصادرات

النتيجة

من نتائج هذه الاوهام الوخيمة انها أولدت بين الشعوب الشحناء والمراقبة . فالأُمَّة التي نتوهم انها قد أغرقتنا ببضاعتها نجعلها هدفًا لسهام القدح والقذع لتيقُّننا انها تسلب مالنا وتختلس ثروتنا كأن ما تُرسل بهِ الينا ليس لهُ قيمة ولا ثمن او كأنَّ ما نقدّمهُ اليها لا ربح لنا فيهِ . وهذه الاوهام لم تكن تضرب اطنابها بين الرعيَّة فقط بل انها هجمت على عقول الحكَّام الذين بيدهم زمام امور الامم . ومن ذلك حصلت المشاحنات والمكاشحات الدوليَّة التي جعلت مبدأ سياستها الخارجيَّة تزييد اخراجات بلادها على ادخالاتها لعلمها ان من ذلك تتحصَّل ثروتها . فبنت الثغور والتخوم وضربت الرسوم الباهظة على الواردات ولكن فاتها ان كلما قلّت الواردات قلّت الصادرات . وتسلّط عليها حب توسيع دائرة نفوذها والاستيلاء على املاك الشعوب الضعيفة واطئةً بارجلها حقوق الشعب وواجبات الامم . وللبلوغ الى هذه الغايات كثَّرت عسكرها وسلَّحت جنودها ولم تضنّ بجروبها . وان تُوقرهُ بالضرائب فرزحت الشعوب واستقوست تحت هذه الاحمال الجبال . ولا مشاحّة ان قلتُ ان هذه الاوهام هي من جملة الاسباب بل ومن اقواها للشرور التي عبثت بالعالم . وكفى بذلك تبصرةً لأُولي العقول السليمة ولاصحاب المبادئ الصحيحة القويمة . والله يهدي من يشاء ان الله كان هاديًا

(المشرق) اثبتنا هذه المقالة بحرفها وان لم نوافق كاتبها في قولهِ عن تساوي الصادرات والواردات . وعندنا انَّ لاصحاب الميزان التجاري حججًا قويَّة للمدافعة عن رأيهم فان احبَّ احد قرَّائنا بسطها في مجلتنا اثبتناها